التّوافقيّة في الكتابة اللّسانيّة العربيّة الحديثة والمعاصرة – الحدود والآمال–

Compatibility in Modern and Contemporary Arabic Linguistic Writing: Limits and Hopes

د. علي صالحي♥

تاريخ الاستلام: 2024-02-07 تاريخ القبــول: 2024-02-08

ملخّص: ظهرت التّوافقيّة اللّسانيّة كاتجاه مع مفهوم اللّسانيات التّراثيّة، وقد انتهجه الباحثون العرب لغاية تجسيد الدّرس اللّساني العربي الحديث في الساحة اللّسانيّة من خلال الجمع بين التّراث اللّغويّ القديم، والمناهج الغربيّة الحديثة.

وسعينا من خلال هذا الطّرح النّظر في الاتجاه التّوافقي ومدى إسهامه في بناء درس لساني حديث. لكن هذا الاتجاه لم يأخذ بعده الصّحيح من خلال تناول الباحثين العرب، إذ انطلقوا في مقارباتهم من جزئيات في طرحهم للمسائل، وانحيازهم لجهة على أخرى، فإمّا هي توافقيّة تميل للفكر الغربي، أو توافقيّة لكنّها في الأصل تحاول إرجاع الذّات للتّراث اللّغويّ العربيّ القديم، مع عدم الإقرار عند الكثيرين بالاتجاه الذي ينحازون إليه، مثاله عبد الرّحمان الحاج صالح المختلف فيه بين طلبته والباحثين في أعماله إن كان تراثيًّا أم توافقيا.

♥جامعة امحمّد بوقرة، بومرداس، الجزائر، البريد الإلكتروني:a.salhi@univ-boumerdes.dz (المؤلّف المرسل).

كلمات مفتاحيّة: التّوافقيّة؛ اللّسانيات التّراثيّة؛ الوصفيّة العربيّة؛ التّوليديّة التّحويليّة العربيّة؛ الوظيفيّة العربيّة.

Abstract: Linguistic Compatibility appeared as a trend with the concept of Heritage Linguistics, which Arab researchers adopted in order to embody the modern Arab linguistic lesson in the linguistic arena by combining the ancient linguistic heritage with modern Western approaches .

The linguistic approach of Arab researchers was characterized by its biases and focus on details, either it is a compatibility tending to Western thought, or compatibility, but it is originally trying to return the self to the ancient arabic linguistic heritage. In addition, most researchers tend to hide their cognitive bias, such as the debate between students and researchers about the works of Abderrahmane Hadj-Salah, wheth erthey are classified as traditional or compatibility research.

Keywords: compatibility; traditional linguistics; Arabic descriptive; Arabic transformational generative; Arabic functionalism.

1– مقدّمة: شكلت المثاقفة اللّسانيّة الغربيّة– العربيّة تلاقحًا فكريًّا تمخّض عنه مجموع مصطلحاتٍ ارتبطت في مفاهيمها بحركة فكريّة جديدة جامعة بين اللّسانيات الغربيّة الحديثة والتّراث اللّغويّ العربي القديم، ساعيّة وراء اكتساب معارف مستحدثة من خلال مبدأ (التّصالح المعرفي) بين التّراث اللّغويّ العربيّ والفكر اللّسانيّ الغربيّ، وقد تمثّلت هذه الممارسات التّأصيليّة في ثلاث كتابات أولاها تمهيديّة مهّدت لدخول الدّرس اللّسانيّ الغربي إلى الوطن العربيّ، والثّانيّة ناقلة مترجِمة لأعمال اللّسانيّين الغربيّين، أمّا مجال الحمل والتّحامل والتّأصيل فَعُرف فيما يسمّى بلسانيات التّراث، والتي جعلت التّراث اللّغويّ العربيّ موضوعًا لدراسة اللّسانيّات وفق منهج القراءة أو إعادة القراءة؛ وهو منهج يسعى

لقراءة التّصوّرات اللّغويّة القديمة في شموليتها أو انفراديتها في ضوء ما استورد من مناهج لسانيّة غربيّة حديثة، وإخراجها في حلّة جديدة جامعة بين التّراث والحداثة.

تعدّدت الآراء والمواقف في هذا التّصالح المعرفي بين طرفين أحدهما شرقي والآخر غربي، فنتج عنه مجموع مواقف في ثلاثة آراء أو مناهج أو تيارات باختلاف المصطلح لكن النّتيجة واحدة؛ رأي محايد للتراث لا يرى غيره، وآخر مغمض العينين سالكا مسلك الغرب، وثالث ربط بينهما محاولا الجمع بين هذا وذاك متخذا من مصطلح التّوافق أو التّوافقيّة سبيلا لتعليل المقاربة بين التّراث العربي والحداثي الغربي.

والتّوافقيّة في أبسط تعريفاتها أن نجمع بين رأيين ونوافق بينهما برأي ثالث جامع، وعلى مذهب النّحاة الجمع بين المذاهب، وفي عرف علماء أصول الفقه إحداث قول ثالث، وفي المفهوم اللّساني الملاءمة بين القديم والحديث، ومحاولة قراءة القديم وفق ما جاءت به المناهج الحديثة في سياق حداثي معاصر وطرح يتماشى والواقع اللّساني اليوم، والنّتيجة التّأسيس لواقع لساني عربي حديث على أصول تراثيّة لغويّة قديمة، وعليه **يحق التّساؤل عن مدى الإسهام الكتابة اللّسانيّة التّوافقيّة في تطوير الدّرس اللّساني العربي الحديث؟**

تقودنا هذه الإشكاليّة لطرح مجموع أسئلة فرعيّة تمثّل فرضيات الدّراسة فما هي اللّسانيات التّراثيّة؟ وما علاقتها باللّسانيّات الغربيّة؟

ما المقصود بالتّوافقيّة في اللّسانيّات العربيّة؟

لماذا الحديث عن التّوافقيّة في اللّسانيات التّراثيّة دون الاتجاهات الأخرى؟

هل حققت التّوافقيّة ما يسمّى بالتّكامل المعرفي أم التّصالح المعرفي؟

هل توفرت الآليات الإجرائيّة لتحقيق فكرة التّوافقيّة في اللّسانيات العربيّة أم أنّها أفكار نظريّة لم تطبق بعد؟

هل خدمت اللّسانيات التّوافقيّة اتجاها دون آخر أم أنّها حققت مبدأ تكامل الأفكار وتوافقها؟

هذه التّساؤلات وغيرها هي التي نروم من خلالها تحقيق الهدف الأساس وهو تطوير الدّرس اللّساني العربي الحديث والخروج به من دائرة النّقد غير المؤسّس لفضاء النّقد البناء.

2–تعريف اللّسانيات التّراثيّة: اللّسانيات التّراثيّة مصطلح مركب من اللّسانيات والتّراث؛ واللّسانيات في أبسط تعريفاتها "الدّراسة العلميّة الموضوعيّة للّسان البشري، أي دراسة تلك الظّاهرة العامّة والمشتركة بين بني البشر والجديرة بالاهتمام والدّراسة، بغض النّظر عن كلّ الاعتبارات الأخرى التي تُعدّ من صلب اهتمام اللّسانيين" (خولة طالب الإبراهيمي، 2006)، وهو علم –في اعتقاد الكثيرين– حديث ظهر مع البنويّة الأوروبيّة وبالتّحديد مع دي سوسير (F.D.SAUSSURE) الذي أخذ بالدّرس اللّغويّ الأوروبي من المنهج التّاريخي والمقارن إلى المنهج الوصفي، فعزل اللّغة عن كل الظّروف الخارجيّة المحيطة بها واكتفى بدراستها بذاتها ولأجل ذاتها. وهي النّواة التي أسّست لفكرة البنويّة الأوروبيّة والأمريكيّة مع اختلاف التّوجهات والمناهج من وصفيّة ووظيفيّة وتوليديّة تحويليّة وتداوليّة. وكلّها تقابل في التّفكير الفلسفي مفهوم الحداثة في الفكر اللّساني، وكل من يبحث في هذا المجال يعتبر حداثيا حديثا.

دخل هذا الفكر الحديث إلى الوطن العربي بعد حملة نابليون بوناپرت وتلاهفت عليه الأيادي لحمله للثقافة العربيّة عن طريق المستشرقين والبعثات الطّلابيّة عبر ثلاث آليات إجرائيّة تمثّلت في الكتابة التّمهيديّة التيسيريّة، التي عرّفت بالدّرس اللّساني الغربي في الوطن العربيّ من خلال نقل أفكار الغرب ومحاولة تبسيطها للمتلقي العربي؛ وهي "طريقة في التّأليف لا يمكن لأي علم أن يذيع وينتشر دونها." (حافظ إسماعيلي علوي، 2009).

والنّوع الثّاني هو التّرجمة؛ والتي قام بها أصحابها –باختلاف توجهاتهم ومشاربهم العلميّة–بترجمة اللّسانيات الغربيّة للقارئ العربي الذي لا يمكنه تتبّع الدّرس الحديث بلغته الأصليّة، فكانت التّرجمة آليّة تسهيليّة للتعرّف أكثر على هذا العلم على شاكلة (محاضرات في الألسنيّة العامّة لـ يوسف غازي ومجيد نصر، ودروس في الألسنيّة العامة، تعريب صالح القرمادي)، وغيرهما من التّرجمات التي اتّسمت ببعض التّعقيدات، كإشكاليّة المصطلحات المتعدّدة في المفهوم اللّساني الواحد.

إنّ هذين النّوعين من الكتابة اللّسانيّة لا يرتقيان بالدّرس العربي لمستوى يحقّ لنا فيه الحديث عن لسانيات عربيّة، فهما منهجان أو طريقان تعليميان تتمّ بهما المعرفة اللّسانيّة الغربيّة في الوطن العربي. أمّا الكتابة التي حققت المقاربة اللّسانيّة بين المناهج الغربيّة والفكر العربي فهي ما سمى بالكتابة اللّسانيّة التّراثيّة، التي انطلقت من التّراث كمادة أساسيّة تمثل الأصل مقابلة للمناهج الغربيّة، فيكون التّراث هو الأصل والمناهج الغربيّة هي الفرع.

يمثّل التّراث الموروث الذي تركه الأولون داخل الحضارة السائدة، ورثه من جاء بعدهم باختلاف أزمنتهم، وقد عرّفه عبد الرّحمان الحاج صالح بأنّه: "ما تركه لنا العلماء العرب القدامى من أعمال جليلة انطلقت كما هو معروف من دراسة القرآن الكريم للحفاظ على لغته، وذلك بطريقة علميّة وهو الاستقراء للنّص القرآني. "(عبد الرّحمان الحاج صالح،2007)، وعليه يكون هذا التّعريف خاصًّا بالتّراث اللّغويّ بحكم أنّه مضبوط بالنّص القرآني وهو المنطلق الأساس في الدّراسات اللّغويّة القديمة، وفي ذلك إشارة للخلاف القائم حول موضوعيّة الدّرس اللّغويّ العربي وعلميته بحكم أنّه انطلق من دافع ديني هو المحافظة على القرآن الكريم، والاستقراء له، مبررا ذلك بأنّ العلم يتحدد بالمشاهدة والاستقراء والصّياغة العقليّة دون النّظر في الدّوافع الذّاتيّة أو الانتفاعيّة أو غير

الانتفاعيّة وإن وجدت. وعليه وَسْم التّراث اللّغويّ العربي بأنّه غير علميّ وغير موضوعي خطأ من أساسه لأنّه خضع لمناهج إجرائيّة ممّا يقوم عليه البحث العلمي، ولكل زمان منهجه، ولعلّ هذا الإشكال الملصق بالتّراث اللّغويّ العربي ازداد تشنّجا منذ ظهور الوصفيّة البنويّة والتي رأت في الأعمال السابقة أنّها غير علميّة، ولم تكتف بذلك، بل انتقلت العدوى لباحثين عرب ممّن أنكروا قيمة التّراث العربي عامّة، والتّراث اللّغويّ العربي خاصّة. لكنّ النّاظر بعين الحقّ في هذا التّراث انطلاقا من الدّراسات التي قام بها الباحثون العرب باختلاف الأغراض والرّغبات يدرك أنّ معظم الأفكار واردة في التّراث اللّغويّ العربي القديم لم يتفطن إليها الغرب إلا في وقت متأخّر، فضلا عن الأعمال الكثيرة في مختلف المجالات، إذ ليس من باب الإنصاف أن نلصق به اللاعلميّة أو اللاموضوعيّة، يقول عبد السلام المسدي: "فالعرب بحكم مميّزات حضارتهم وبحكم اندراج نصّهم الدّيني في صلب هذه المميّزات قد دعوا إلى تفكر اللّغة في نظامها وقدسيتها ومراتب إعجازها فأفضى بهم النّظر لا إلى درس شمولي كوني للغة فحسب، بل قادهم النّظر أيضًا إلى الكشف عن كثير من أسرار الظّاهرة اللّسانيّة ممّا لم تهتد إليه البشريّة إلا مؤخّرًا بفضل ازدهار علوم اللسان منذ مطلع القرن العشرين."(عبد السلام المسدي، 2009).

وخلاصة لما سبق إذا أردنا للدرس اللّساني العربي أن يتطوّر فالأصل أن نُبعد كل هذه الأفكار النّسبيّة عن البحث العلمي.

3–لسانيات التّراث: أو اللّسانيات التّراثيّة: تمثل لسانيات التّراث منعطف تلاقي الأنا بالآخر، ومحاولة فهم الآخر بالعودة للأنا أو العكس، مجسّدة في عمليّة التّلقي وآليات المقاربة للمناهج الغربيّة انطلاقا من التّراث، وجعله في شموليته موضوعا لدراسة اللّسانيات وفق منهج يصدر عن أصحاب هذه الكتابة يعرف بـ (منهج القراءة) أو(إعادة القراءة)، ومن أهداف لسانيات التّراث قراءة

التّصورات اللّغويّة القديمة وفق ما توصّل إليه البحث اللّساني، والتّوفيق بين نتائج الفكر اللّغويّ القديم، والنّظريات اللّسانيّة الحديثة وإخراجها في حلّة جديدة تبيّن قيمتها التّاريخيّة والحضاريّة (ينظر مصطفى غلفان، د ت) وعليه إعادة بعث التّراث من خلال البحث في أصول الفكر العربي، وإعادة قراءته وفق المناهج الحديثة، وليس الغاية هي "استرداد بريقه بحمله على المنظور الحديث" (حافظ إسماعيلي علوي، 2009) إنّما بإعادة قراءته قراءة نقديّة تبسيطيّة تفكيكيّة لشموليته التي تحدّث عنها غلفان أو المسدي، وفي المقابل لا يمكن أن نتحدّث عن الشّموليّة فقط، فالتّراث جمع بين الشّموليّة في بداياته والانفراديّة في مسايرته التّاريخيّة للبحث العلمي.

لعلّ البحث في التّراث اللّغويّ العربي واعتباره أصلا، ومحاولة إسقاطه على المناهج الغربيّة لإعطائه حلّة جديدة هو نوع من المجازفة، يسعى من خلالها الباحثون إلى اقتراح البديل لتراث لم تقوَ على حمله المكتبات العربيّة لما يحمله من قيمة علميّة وحضاريّة، وإن كانت هذه المجازفة قائمة في الدّرس اللّساني العربي، فالأصل أن ينظر إليها نظرة إيجابيّة بحكم أنّ الباحث العربي أو القارئ عامّة أصبح يميل لما هو سهل وبسيط، وعليه اقتراح هذا البديل يسهم في إعادة النّظر للتراث، وتقريب الباحثين منه دون إسقاط التّهم على أنّه تراث شمولي، وتراث صعب تناوله. ولا يُعدّ هذا الكلام تبريرا للدراسات التي اتخذت من المناهج الحديثة سبيلا لدراسة التّراث، إنّما هو وصف لظاهرة موجودة أساسا في الدّرس اللّساني العربي الحديث، ووجودها كان سببا لظهور موجة الصّراع بين عَلَم وأخر بل بين أعلام وآخرون، ومنه انقسم الباحثون إلى ثلاثة مواقف أساسيّة: (عبد الرّحمان الحاج صالح، 2007).

موقف تراثي، وموقف حداثي، وموقف توفيقي، ويمكن نعت هذه المواقف باتجاهات الكتابة اللّسانيّة التي تمثل موقف كل لساني عن الآخر، فالموقف

التّراثي يسعى لأن يجعل التّراث في حلة جديدة مؤكّدًا على فكرة السبق، وموقف حداثي ينطلق من نقد التّراث والدّعوة إلى الحداثة، ويتقاسم هذا الاتجاه موقفان مختلفان أحدهما ينقد التّراث وينتصر للحداثة، والآخر يحاول إبعاد التّراث عن الفكر الغربي ويرى أنّ التّراث لا يدرس إلا بالتّراث، أمّا الاتجاه التّوفيقي وهو الأكثر حضورا في الفكر اللّساني العربي الحديث، يحاول التّوفيق بين الفكر العربي القديم وما جاءت به اللّسانيات الغربيّة الحديثة لا من باب التّقليل من قيمة التّراث أو تهميشه، وإنّما محاولة قراءة التّراث في ضوء اللّسانيات الغربيّة الحديثة، فكان الاتجاه إلى اللّسانيات التّوفيقيّة أو المنهج التّوافقي في الكتابة اللّسانيّة العربيّة، أو الكتابة اللّسانيّة التّوافقيّة التي تتّخذ من المناهج الغربيّة الحديثة سبيلا لقراءة التّراث.

4–التّوافقيّة اللّسانيّة العربيّة، منهج أم اتجاه؟: ارتبط مفهوم التّوافقيّة بالمنهج والاتجاه، فيقال المنهج التّوافقي، أو الاتجاه التّوافقي وهما في الأصل مختلفان وليسا وجهان لعملة واحدة، وعليه يجب تحديد المصطلح الأصح للابتعاد عن المضاربة في الأفكار، ولأجل تحديد الخطوات الإجرائيّة بين إن كانت التّوافقيّة منهجا أم اتجاها.

4–1: المنهج والاتجاه: المنهج هو "الطّريق الواضح البيّن من فعل (نَهَجَ) اللازم والمتعدي، وفي اللّغة من نهج الطّريق؛ وضح واستبان. استنهج الطّريق: صار نهجا واضحا. نهج فلان الطّريق: بيّنه وسلكه، نهج المدرّس المسألة: بيّنها وأوضحها. فهو فنّ التّنظيم الصّحيح لسلسلة من الأفكار بغيّة الكشف عن الحقيقة، أو النّسق الذي يتّبعه الباحث للوصول إلى الهدف. وفي الاصطلاح؛ هو نموّ الفكر العلمي التّجريبي على أساس أنّه منظومة فكريّة مرتّبة، وعن طريقها يمكن الوصول إلى نتائج منطقيّة، وكلّ منهج يتكئ على نظريّة وبدورها تحاول النّظريّة إقامة بناء متكامل للإجابة عن تساؤلات مطروحة أو تحليل

وافتراضات" (صالح بلعيد، د ت)، وعليه المنهج هو الطّريق الذي يصل به الإنسان إلى الحقيقة العلميّة. والمناهج في اللّسانيات العربيّة الحديثة هي:

-المنهج الوصفي؛

-المنهج التّوليدي التّحويلي؛

-المنهج الوظيفي؛

-المنهج التّداولي.

وهي مناهج حديثة مستوحاة من المناهج الغربيّة، فاعتمادنا على المنهج الوصفي العربي هو في الأصل مستوحى من المنهج الوصفي الغربي.

وأمّا الاتجاه فهو "الموقف الذي يكوّنه الباحث، أو مجموع أفكار يتّخذها للوصول إلى نتيجة ما، والاتجاه يكون داخل المنهج" (معالي هاشم، 2014). وعليه الأصح أن نوظّف مصطلح الاتجاه التّوافقي الذي يُبحث عنه في المناهج الحديثة.

4-2: التّوافقيّة: أصل التّوافقيّة اللّغويّ من (وَفِقَ) وتعني "لاءم بين شيئين ووفق الأمر فهمه، واتفق مع فلان وافقه، والاثنان تقاربا واتحدا، ويقال: جاء القوم وَفْقًا، أي متوافقين." (إبراهيم مصطفى، د ت).

وفي الاصطلاح: هي الأخذ من التّراث وما يتّفق مع العصر، ومحاولة إرجاع الجديد لمفاهيم القديم أو العكس، فيكون إمّا موافقة التّراث وهو الأصل على الحديث والذي هو الفرع، أو موافقه الفرع على الأصل. وعليه يطلق مصطلح التّوافقيّة في الدّراسات اللّسانيّة للمواءمة بين التّراث والحداثة، ومحاولة الموافقة بين أفكارهما من خلال عدم الاكتفاء بالتّراث وعدم التّعصّب للحديث فينظر فيما جاءت به المناهج الحديثة ويبحث من خلالها في التّراث اللّغويّ القديم للوقوف على مدى وجود هذه الأفكار في التّراث من عدمها. ولعلّ هذه الفكرة جعلت الباحثين ينتقدون بعضهم ممّا أسهم في عدم تحديد حدود الاتجاه

التّوافقي (فيم يبحث؟ وهل يمكن لهذا البحث أن يثري الدّرس اللّساني العربي الحديث؟) ولعلّ هذه التّساؤلات وغيرها هي التي دفعت بعضهم للمناداة بالقطيعة بين التّراث والحداثة، على أنّ التّراث يبقى تراثا لا يُشوّه بالحداثة والحداثة مجالها اللّسانيات وهذا العلم في تصورهم بعيد عن التّراث اللّغويّ العربي.

ومنهم من رأى في الدّرس التّراثي مضيعة للوقت ولا يجب التّفكير فيه والأولى النّظر في المناهج الحديثة، ومحاولة دراسة اللّغة العربيّة حديثا وبلغة حديثة دون النّظر للخلف. ولعلّ هذا الإشكال كان سببه مصطلحين اثنين هما اللّسانيات والتّوافقيّة وبعديهما التّعريفيين.

ممّا لا شكّ فيه أنّ عدم تحديد مصطلح اللّسانيات في تاريخيته جعل بعضهم يؤكّد أنّ اللّسانيات علم غربي لا يخدم اللّغة العربيّة مطلقا، رغم أنّ هذا العلم منهج من المناهج الحديثة ناتج عن خلفيّة معرفيّة مسبقة كباقي التّخصصات، ممّا يؤكد ألاّ تاريخ ميلاد للعلوم فكلّها انطلقت من خلفيات معرفيّة مسبقة. وهو ما يؤكّده مازن الوعر المحسوب على الاتجاه التّوافقي التّوليدي التّحويلي من خلال حوار أجراه مع أستاذه تشومسكي، مستفسرا عن نظرة أصحاب المناهج الغربيّة الحديثة للتراث اللّغويّ العربي الحديث.

"سأل مازن الوعر تشومسكي قائلا: نعتقد نحن العرب أنّ الجهود التي بذلها اللّغويّون العرب في علم اللسان البشري في العصور المتقدمة إنّما هي جهود مهمّة أسهمت إلى حدّ كبير في بناء علم اللسان الحديث، ما هي آراؤك حول هذه القضيّة؟ فأجاب تشومسكي: قبل أن أبدأ بدراسة اللّسانيات العامة كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللّسانيات الساميّة، وما زلت أذكر دراستي للآجروميّة منذ عدة سنوات خلت، أظنّ أنّها أكثر من ثلاثين سنة، وقد كنت أدرس هذا مع الأستاذ فرانز روزنتال الذي يُدرّس الآن في جامعة بال. لقد كنت

أدرس وقتذاك طالبا في المرحلة الجامعيّة أدرس في جامعة بنسلفانيا، وكنت مهتما بالتّراث النّحوي العربي والعبري الذي نشأ في بعض ما كنت قد قرأته في تلك الفترة، ولكنّني لا أشعر أنني كفء للحديث عن البحوث اللّسانيّة التي كان العرب قد أسهموا بها لبناء علم اللسان الحديث." (مجلة اللّسانيات، 1982) ويؤكّد تشومسكي في السياق نفسه أنّه استلهم أفكاره النّحويّة في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة من النّحو العربي، ويضيف مؤكّدا أنّ من أراد التّفصيل في الموضوع والبحث في تأثير النّحو العربي في فكر تشومسكي فليعد لكتابه (البنيّة المنطقيّة للنظريّة اللّسانيّة) التي شرح فيه كيفيّة احتذائه بالنّحو العربي في دراسته التّوليديّة التّحويليّة، وتشومسكي يمثّل عيّنة ممّن صرّحوا، والذين لم يصرّحوا فأجزم أنّهم كثر، ولا ينّم حكمي عن عصبيّة عربيّة، إنّما لمنطقيّة علميّة وفكريّة تؤكّد أنّ السبق الذي عرفته الأمّة العربيّة ليس في مجال اللّسانيات فقط، بل في كلّ المجالات، استثمره الغرب وزادوا عليه وطوّروا أفكاره، وكان سببا للسبق الذي هم فيه، وهذا لأمر واحد أنّهم لم تأخذهم العزة بالنّفس ولم يقدحوا في العلوم السابقة لهم وإن لم يعترفوا بها، لكنّهم ابتعدوا عن الصّراع الدّاخلي بين الذّات ونفسها. ولعلّ هذا ما جعل الباحثين العرب لا يستقرون على حال واحد، فهم دائما في صراع داخلي مع ذواتهم، فتكون الحاجة للحوار مع الذّات قبل الحوار مع الآخر، والحوار مع الذّات لا يعني نقدها لأجل جلدها، بل يعني الوقوف عند حدود وتبيان إمكانياتها بقصد إثرائها وإفادتها من رصيدها التّاريخي من جهة، وتعزيز قدراتها على رؤيّة واقعها ووضع الحلول المناسبة لمشاكله، ذلك أنّ الغاية القصوى للحوار مع الذّات هو فك حصار الزّمن عن الذّات العربيّة، الأوّل حصار الماضي بتقليده والعودة إليه، ورد الحاضر إلى الماضي والسير ضد عجلة الزّمن ومسار التّاريخ(...) والثّاني حصار المستقبل والانبهار بنموذجه الغربي وكأنّه النّموذج الأوحد

للحديث، في حين تتعدّد المناهج في الشّرق في تاريخنا القومي وفي وعينا الثّقافي (...) والثّالث حصار الحاضر الذي يصعب تشخيصه ومعرفته في أي عصر من التّاريخ يعيش، وهذا ما أومأ إليه مازن الوعر بقوله أنّ أساس الصّراع يكمن بين الباحثين العرب أنفسهم، بين الباحثين الذي يشدّهم التّاريخ القديم إلى أقصى مسافات اليمين، وبين الباحثين الذي يشدّهم التّاريخ الحديث والمعاصر إلى أقصى مسافات اليسار، وبهذا فإنّ المعادلة الثّقافيّة ستكون عرضة للاهتزاز والتّفكك، وستحقق معاناة إقامة التّوازن بين الأصالة والمعاصرة (ينظر مازن الوعر، 1988)، والتي سعى أصحاب الاتجاه التّوافقي إلى تحقيقها، ومحاولة ربط التّراث بالحداثة من خلال تتبّع الظّواهر اللّسانيّة العربيّة القديمة ومدى توافقها والدّرس الحديث.

5–التّوافقيّة حقيقة أم وهم؟: عرف هذا المصطلح تضاربا في الآراء بين طرفي الصّراع الفكري (المقرّين والرّافضين)، ولم يتوقّف الصّراع بين الطّرفين فقط، بل تعدّى إلى التّوافقيين أنفسهم، وهذا مكمن الخلاف، فبقدر ما اختلف الباحثون في إشكاليّة التّوافق من عدمه، اختلفوا أيضًا في كيفيّة التّوفيق، وهو الإشكال الذي يُطرح بحدة عند من أراد أن يوفّق بين الحداثة والمعاصرة، فإن لم يختلف التّوافقيون في المبدإ إلاّ أنّهم اختلفوا في الطّريقة، فبعض الوصفيين انطلقوا في توافقيتهم من جزئيات وطبقوا عليها فكانت نتائجهم قاصرة، وكذلك الوظيفيين والتّوليديين التّحويليين. ولعلّ هذا القصور في التّناول والإخلال في البحث هو الذي جعل النّقاد اللّسانيين من أمثال مصطفى غلفان وحافظ إسماعيلي علوي يؤكّدون في دراساتهم على المآخذ والانتقادات التي نالت المناهج اللّغويّة الغربيّة في محاولة موافقتها والدّرس التّراثي.

وما جعل الإشكال يُطرح هو التّفكير في أنّ التّوافقيّة إسقاطٌ للفكر العربي على المناهج الغربيّة إسقاطا تاما مع العمل على مفهوم الجزئيّة في المقاربة

فيكون التّراث اللّغويّ العربي المادة الخام، والمناهج الغربيّة القوالب التي تصاغ فيها المادة الخام، وهذا خطأ في حقّ اللّغة العربيّة وفي حقّ أي لغة من اللغات إذ لا يصح الإسقاط التّام، إنّما الأصح أن نستثمر هذه المناهج وننظر في تراثنا بعين حديثة، حتى تساير العصر وتقوى على تجاوز الفكر الحالي إلى فكر مستقبلي عربي معاصر، وأؤكّد كلامي بما قاله عبد الرّحمان الحاج صالح في مفهوم إعادة قراءة التّراث، يقول: "إنّ المقصود من قراءة التّراث ليس هو إسقاط المذاهب والنّظريات الحديثة على المذاهب العربيّة القديمة، إذ لا نريد النّظر فيما أخرجه القدامى وفي أعيننا نظّارات خاصّة بالعصر الذي نعيش فيه، فنطمس الرّؤيّة القديمة بالرّؤيّة الجديدة ولو من بعض الجوانب، وكلّ يعرف أنّ لكل عصر نظرة خاصّة، وتطوّر خاص للظواهر، وكيفيّة خاصّة للكشف عن أسرارها. والمنظور العربي يتميّز بلا شك في هذه العلوم اللّسانيّة عن المنظور الغربي الحديث، ثمّ لا بدّ أن تعرف أنّ الكثير ممّا هو موجود عند الغربيين ورثوه عن الحضارة اليونانيّة" (عبد الرّحمان الحاج صالح، 2007) وليس عيبا، بل ما هو مفروض علينا كما فُرض على الغرب في العصور الوسطى، هو عدم الابتعاد عمّا هو موجود في الساحة الفكريّة عامّة واللّسانيّة خاصّة، بحكم أنّنا نعيش عولمة فكريّة ولسانيّة لا يمكن أن ندّعي عدم التّأثير في غيرنا أو التّأثر بغيرنا، وهذا ما علّل به عبد الرّحمان الحاج صالح سبب تأليفه لكتابه (السماع اللّغويّ)، أنّه أراد أن تكون الدّراسة للجانب الأهم من التّراث وهو الأصول العلميّة التي امتازت بها علوم السان عند العرب غير مقطوعه الصّلة عمّا ظهر من مناهج حديثة انطلاقا من منهج المقارنة بين ما قدمه علماؤنا وما توصل إليه البحث اللّساني العربي، ويوضّح عبد الرّحمان الحاج صالح فكرته في هذه المسألة كي لا يفهم فهما مغلوطا، ويُتخذ من كلامه مرجعيّة في الدّرس اللّساني الحديث، فمراده ليس أن نأخذ كلّ ما جاء به

المحدثون ونجعله أصلا، فيكون الحكم باعتبار الأصل المزعوم، فهذا تعسّف بحكم أنّ النّظريات ليست هي الحقائق العلميّة التي يجتمع على صحتها كل العلماء (ينظرعبد الرّحمان الحاج صالح، 2007) وفي هذا إقرار بجواز إعادة قراءة التّراث وفق نظرة حديثة لكن دون الغلوّ فيها، ولعلّ أحسن قراءة هي المقاربة بين التّراث اللّغويّ العربي والمناهج الحديثة، ويبيّن عبد السلام المسدي أهميّة ذلك بقوله: "إنّ مقولة التّراث عند عامة المفكّرين العرب تستند إلى مبدإ ثقافي منه تستقي شرعيتها وصلابتها في التّأثير والتّجاوز، وهي بهذا الاعتبار لحظة البدء في خلق الفكر العربي المعاصر والمتميّز، فلا غرابة أن تُعدّ قراءة التّراث تأسيسا للمستقبل على أصول الماضي بما يسمح ببعث الجديد عبر إحياء المكتسب". (عبد السلام المسدي، 2010).

هذه الآراء وغيرها ممّا لا يتّسع المجال لذكرها تعطي الشّرعيّة للتوافقيّة في الدّراسات اللّسانيّة، ولولاها لما عرفنا المؤلّفات الكثيرة والدّراسات المتنوّعة باختلاف المناهج من وصفيّة عربيّة ووظيفيّة عربيّة وتوليديّة تحويليّة عربيّة وغيرها ممّا أعطى بعدا حضاريا حداثيا للدّرس اللّساني العربي، وبه تسنّى للباحثين إطلاق مصطلح اللّسانيات العربيّة، رغم إجحاف الكثيرين وامتناعهم عن تداول هذا المصطلح. لكنّ الإشكال القائم في مثل هذه المقاربات والمسماة بالتّوافقيّة في الدّرس اللّساني العربي الحديث هو اختلاف طبيعة الدّراسة من باحث لآخر ممّا فتح المجال للنقد وعدّ المآخذ على شاكلة الدّراسات التي قام بها مصطفى غلفان وحافظ اسماعيلي علوي وغيرهما.

6–التّوافقيّة في الدّرس اللّساني الحديث: ارتبط الاتجاه التّوافقي بكل المناهج الغربيّة بداية من المنهج الوصفي ومحاولة البحث في التّراث العربي حول أسبقيّة هذا المنهج عند العرب، ولعل المتتبع للدّراسات العربيّة الحديثة لا يجد فاصلا زمنيًّا بين الأنواع الثّلاثة من الكتابة اللّسانيّة، ففي الوقت الذي تنقل

بعض الأقلام اللّسانيات الغربيّة للوطن العربي وتترجم، اشتغل بعضهم في الوقت نفسه بالمقاربات التي تثبت أو تنفي الدّرس اللّساني العربيّ، بل أبعد من ذلك أنّ المحاولات الأولى كانت قبل رجوع البعثات الطّلابيّة إلى مصر فكتابات الطّهطاوي وجرجي زيدان تصب في هذا المنحى، إلاّ أنّها لم تحظ بما حظيت به الدّراسات التي جاءت بعد البعثات الطّلابيّة لارتباط هذه الأخيرة بمفهوم الوصفيّة في الدّراسات اللّغويّة الحديثة، وهذا أمر جديد جدير بالدّراسة.

وممّا يلاحظ على الدّراسات المقارباتيّة في اللّسانيات العربيّة الحديثة أنّها خضعت لنفس التّسلسل الزّمني في الكتابة رغم أنّ البعد الزّمني الذي وصلت فيه اللّسانيات الغربيّة إلى الوطن العربي كانت بعد المدرسة النّسقيّة لفيرث، إذ يذكر الدّارسون أنّ البعثات الطّلابيّة تلقّت الدّرس اللّساني الغربي في إنكلترا على يد فيرث، ولعلّ هذا ما يفسّر الاهتمام الذي أولاه تمام حسان لهذا العلم وأفكاره. فكان الاشتغال على المنهج الوصفي ثمّ التّوليدي التّحويلي لتليهما الوظيفيّة التّداوليّة.

6-1-التّوافقيّة الوصفيّة العربيّة (الكتابة الوصفيّة العربيّة): عرف المنهج الوصفي طريقه للوطن العربي قبل البعثات الطّلابيّة، وتجلّى في تلك الإشارات التي كان يقدّمها (برجشتراسر) في محاضراته للمنهج الوصفي "من خلال حديثه عن النّظاميّة، غير أنّ ما تضمّنته تلك المحاضرات لم يكن ذا قيمة نظريّة في إمكانها أن تُعجِّل ببلورة اتّجاه وصفي في اللّغة العربيّة من جهة، ومن جهة ثانيّة بالنّظر للملابسات التي طبعت السياق التّاريخي العام لتلك المرحلة والمتمثّل بشكل خاص في سيادة الاتّجاه التّاريخي في البحث، بسبب هيمنة المستشرقين وتركيزهم على هذا الجانب من الدّراسة" (حافظ إسماعيلي علوي 2009)، وكأنّها مرحلة تأسيسيّة لما هو آت.

تبلورت أفكار هذا المنهج سنة (1941م) بعد رجوع البعثات الطّلابيّة وخاصّة من لندن أين كان اللّقاء مع فيرث صاحب النّظريّة السياقيّة، ولعلّ انبهار الطّلاب العرب بالأفكار العلميّة –في تصوّرهم–جعلهم يخوضون حملة شعواء على الفكر اللّساني العربي القديم.

أوّل ظهور حقيقي لإرهاصات الاتجاه التّوافقي الوصفي كانت مع (إبراهيم أنيس) في مقارباته اللّسانيّة الوصفيّة على اللّغة العربيّة من خلال المستويات اللّغويّة، فألّف الأصوات اللّغويّة، دلالة الألفاظ، اللّهجات العربيّة، إضافة لمقالات أخرى استطاع من خلالها تدارس المستويات اللّغويّة العربيّة من زاويّة المفاهيم اللّسانيّة الأوروبيّة الوصفيّة، يقول حلمي خليل:"...وسنكتفي هنا لتبيان جهود أنيس في تقديم المنهج البنيوي الوصفي تقديما علميّا لأوّل مرّة في تاريخ الفكر اللّغويّ العربي الحديث بِدراسة ثلاثة كتب تُمثّل مستويات اللّغة العربيّة الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة..." (حلمي خليل، 2010)، إضافة لدراسة (كمال بشر) في كتابه (دراسات في علم اللّغة) و"الذي خصّصه للبحث في التّفكير اللّغويّ عند العرب في ضوء اللّسانيات" (عبده الرّاجحي 1986) ومحاولات (عبد الرّحمان أيوب) في كتابه (دراسات نقديّة في النّحو العربي) الذي طبع عام 1957 منتقدا فيه التّراث النّحوي فيما سماه بـ (النّحو التّقليدي) مقابلا للنحو الحديث الذي تقدّمه اللّسانيات الوصفيّة بديلا عنه يقول في مقدمة كتابه "وقد بلغت الشّكوى من النّحو العربي مدًى أصبح من غير الممكن أن يُتجاهل... وظنّ الكثير أنّ الأمر لا يعدو إعادة تدوين النّظريات النّحويّة بأسلوب حديث، ولكنّ الأمر عندي أعمق من كلّ هذا، فالنّحو شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التّقليديّة، ذلك أنّه لا يخلص إلى قاعدة من مادته... وقد اتّسم التّفكير اللّغويّ في العصر الحديث بموضوعيّة البحث، واقتنع اللّغويّون بأن يكونوا وصّافين للظواهر اللّغويّة لا متفلسفين لها" (عبد الرّحمان أيوب، د ت)

وهنا إشارة للنحاة العرب القدامى. أمّا (تمام حسان) فقد ارتبط اسمه بالوصفيّة العربيّة من خلال مؤلفاته (اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة)، (مناهج البحث في اللّغة)، (اللّغة العربيّة معناها ومبناها).

يظهر الاتجاه التّوافقي جليا عند تمام حسان الذي أكّد أنّ النّحويين العرب نهجوا منهج الوصفيّة التي تباهى بها المحدثون (تمام حسان، 1984) معلّلا حكمه بمجموع أمثلة بيّن فيها السبق التّاريخي للعرب بحديثه عن العلاقات الاشتقاقيّة، والإسناديّة، والالصّاقيّة، والفصل والوصل، والعضويّة والرّبط بين الصّورة الوظيفيّة في النّظام، مؤكّدا أنّ هذه المعارف عُرفت عند علمائنا الأوائل، يقول: "لكنّ النّحو العربي عرف هذا الاتجاه كذلك، وبخاصّة في الدّراسات الصّرفيّة للصيغ المجرّدة، حتّى قبل أن تُصاغ الكلمات على نمطها" (تمام حسان، 1984)، وفي حديثه عن القرائن النّحويّة يؤكّد أنّ هذه المفاهيم عرفها علماؤنا الأوائل، واستشهد بسيبويه في تحليله اللّغويّ وفق العلائق، وهو ما يُسمّى في البنويّة بالنّظام والبنيّة. وعليه تكون الجملة بؤرة التّحليل اللّغويّ انطلاقا من مكوّناتها بطريقة الإعراب والإسناد وقواعد العلاقات النّحويّة (المعنويّة منها واللفظيّة) وقواعد الاستدلال والتّحويل في وصف مكونات الجملة. إضافة لفكرة التّعليق التي قارن فيها تمام حسان بين الطّرح العربي المأخوذ عن الجرجاني والطّرح الغربي المستوحى عن فيرث، وغيرها من المفاهيم التي تطرّق إليها تمام حسان كمفهوم تظافر القرائن الذي أخذ بُعدًا وصفيا وبعدا وظيفيا.

هذه المفاهيم وغيرها ممّا لم نعرضه، يؤكّد أنّ تمام حسان حاول تطبيق المنهج الوصفي وبالأخص النّظريّة السياقيّة لفيرث على التّراث العربي ليصل لمسعاه، وهو أنّ الوصفيّة موجودة وجود الفعل في التّراث اللّغويّ العربي بداية بجمع اللّغة من القبائل، فكان عمله توفيقيا بين التّراث والحداثة.

هذه المؤلّفات وغيرها تمخّضت وأنجبت فكرا لسانيّا (عربيّا–غربيّا) لا يخرج عن ثلاثة تيّارات واضحة:

–الوصفيّة ونقد التّراث اللّغويّ العربي؛

–التّحليل البنيوي للّغة العربيّة؛

–تطبيق النّظريّة الحديثة على اللّغة العربيّة.

هذه التيارات الثّلاثة جعلت التّفكير في الدّرس اللّساني العربي يأخذ بُعدًا وصفيّا، منطلقين فيه من قناعة مفادها أنّ دراسة اللّغة على أساس المنهج الوصفي يقتضي ضرورة تجاوز مبادئ النّحو وتفسيره بما "يُوافق البحث العلمي الموضوعي من خلال شرح جوانب النّقص في النّحو التّقليدي"(عبده الرّاجحي 1986) "المُتأثِّر بالمنطق الآرسطي من خلال اهتمامه بالتّعليل والتّقدير والتّأويل، وهي جوانب بعيدة عن الدّراسة اللّغويّة"(حافظ إسماعيلي علوي 2009) بحكم أنّه لا يمكن وصفها، والوصفيّة أساسا قائمة على وصف الظّاهرة.

إنّ انبهار "اللّغويّين العرب بالإنجازات التي حقّقتها الوصفيّة في الغرب كان حافزا لتطبيق هذا المنهج على اللّغة العربيّة، ويمكن أن نُميِّز في هذا التّطبيق بين مرحلتين، مرحلة أولى تركّز فيها الاهتمام على التّعريف بالمبادئ والأفكار اللّسانيّة الجديدة على نحو ما نجده عند (إبراهيم أنيس)، و(محمود السعران) و(تمام حسان)، ومرحلة ثانيّة تميّزت بمحاولة بعض الوصفيّين الدّفاع عن الفكر اللّساني الحديث، والكشف عن إيجابيّاته نظريّا ومنهجيّا، والمقارنة بينه وبين الفكر اللّغويّ العربي القديم" (عبده الرّاجحي، 1986)، على شاكلة ما قام به عبد الرّحمان أيوب. ولعل المقاربة القريبة من التّوافقيّة الوسطيّة ما قام به كمال بشر في كتابه (دراسات في علم اللّغة) الصّادر سنة 1969، مركزا في تجربته على ابن جني والسكاكي في بعديهما النّظري والتّطبيقي من خلال

دراساتهم لمستويات اللّغة، إلاّ أنّه أكد صعوبة التّوفيق بين مناهج العرب قديما واللّسانيات الحديثة لعدم التّوافق الثّقافي والعلمي بين الزّمانين. وهذا التّفكير الجامع بين الطّرفين الأصل أن يكون في الواقع اللّساني العربي من خلال مبدأ التّوافقيّة، ولعلّ التّوافقيّة الطّرفيّة كما رأيناها في تفكير عبد الرّحمان أيوب تميل للطرف الغربي، وتوافقيّة تمام حسان التي تدافع عن الطّرف التّراثي لا تخدم البحث العلمي بحكم أنّها لم تتّسم بسمة الموضوعيّة التي تعدّ أساسا من أسس البحث العلمي.

غلب على هذه المقاربات سمات جمعها الباحثون في: (مصطفى غلفان، د ت).

-التّطبيق الجزئي؛

-بساطة التّطبيق؛

-استمرار حضور التّحليل اللّغويّ القديم؛

-غيّاب الوصف بمعناه المنهجي الدّقيق؛

-إسقاط عيوب النّحو الغربي على النّحو العربي.

6-2.التّوافقيّة التّوليديّة التّحويليّة (الكتابة التّوليديّة التّحويليّة العربيّة):

تأخّرت الدّراسات التّوليديّة التّحويليّة في الدّخول إلى الوطن العربي مقارنة بالوصفيّة، إذ الإرهاصات الأولى لهذا المنهج تعود لسبعينيّات القرن الماضي (1970م)، ولعلّ ما يُفسِّر هذا التّأخر ليس طُغيان المنهج الوصفي على الدّراسات اللّسانيّة العربيّة باعتبار أنّ أغلب المُشتغِلين على الدّرس اللّساني في تلك الحقبة الزّمنيّة ينتمون إلى مدرسة فيرث الإنكليزيّة، إنّما التّأخر كان منطقيّا باعتبار أنّ التّوصل لتطبيق المنهج التّوليدي التّحويلي قام على أنقاض المنهج الوصفي، فلو لم يشتغل الباحثون الأولّون بالمنهج الوصفي لما وصل التّوليديون العرب إلى وضع نظريّة عربيّة؛ لا أقول مُكتملة لكنّها تفوق ما توصّل إليه

الوصفيّون، إذ تمكّنت "الكتابة التّوليديّة العربيّة من تقديم جملة من الاقتراحات الجديدة المتعلّقة بطبيعة البنيات العربيّة صوتا وصرفا وتركيبا ودلالة ومعجما وجاءت بعض هذه الكتابات مُضاهيّة شكلا ومضمونا لنظيرتها الغربيّة أمريكيّة وأوروبيّة من عِدّة أوجه" (مصطفى غلفان، د ت)، "بيد أنّ السمة البارزة التي ظلّت تطبع الكتابة اللّسانيّة التّوليديّة العربيّة هي التّفاوُت:

–من حيث قيمتها ومستواها العلمي؛

–من حيث النّماذج التّوليديّة المُؤطِّرة لها" (حافظ إسماعيلي علوي، 2009).

لعلّ المُتتبِّع لِمسار الدّرس اللّساني التّوليدي التّحويلي العربي يُدرك أنّها أخذت بعدين تمثلا في الكتابات التّوليديّة الجزئيّة، والكتابات التّوليديّة الكُلّيّة (شاملة).

6–2–1: محاولات توليديّة جزئيّة: ركّزت اهتمامها على نموذج واحد أو نموذجين من النّماذج التّوليديّة، وحاولت تطبيقه على مستويات اللّغة العربيّة كنموذج المعيار أو نموذج المعيار المُوسّع، ونحو الأحوال، والنّظريّة الدّلاليّة التّطبيقيّة وغيرها. ويُعد (داود عبده) من الأوائل الذين نقلوا مبادئ اللّسانيات التّوليديّة التّحويليّة وأسقطها على اللّغة العربيّة بإصدار أوّل كتاب سنة 1973م (أبحاث في اللّغة العربيّة)، تلته مجموع مؤلّفات (دراسات في علم أصوات اللّغة العربيّة)، (التّرتيب في القواعد العربيّة)، (البنيّة الدّاخليّة للجملة الفعليّة في اللّغة)، تنوّعت هذه الأعمال بين مؤلّفات ومقالات جمع فيها (داود عبده) الدّراسة الصّوتيّة والدّراسة التّركيبيّة وهي "دراسات ركّزت على تجاوز القصور الذي طبع الاتّجاه الوصفي" (حافظ إسماعيلي علوي، 2009)، يقول داود عبده: "ويُخيّل إلي أنّ من هؤلاء اللّغويّين المعاصرين قد بلغ في التّعصّب للمنهج الوصفي حد التّطرّف، فكاد يُجرِّد علم اللّغة ممّا يستحق أن يسمّى من أجله علما." (داوود عبده، 2010).

قام داود عبده بتوظيف مفاهيم المدرسة التّوليديّة التّحويليّة من خلال النّموذج المعيار وتوظيفه للبنيّة العميقة والبنيّة السطحيّة في تفسير بعض قضايا اللّغة العربيّة، يقول: "يتطلّب التّفسير الصّحيح لكثير من قضايا اللّغة العربيّة أن نردّ كثير من الكلمات إلى أصل أو بنيّة تحتيّة تختلف عن ظاهر اللّفظ (...)، فالفعل ردّ مثلا يجب اعتباره ردَدَ، وكذلك يجب اعتبار البنيّة التّحتيّة لكلمة يردّ يردد ..." (داوود عبده، 2010)، وفي الدّراسات التّركيبيّة شكّلت قضيّة الرّتبة منطلق الدّراسات والبحوث.

أمّا (ميشال زكريا) فتميّزت كتاباته بعرض مفصّل للقواعد التّوليديّة والتّحويليّة من خلال مؤلّفاته التي نقل بها أفكار تشومسكي، انطلق من مفهوم الجملة عند اللّغويّين العرب، ولخّص نظرتهم إليها انطلاقا من تعريف الجملة على أنّها "اللّفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها"، وهو التّعريف المعروف عند النّحاة العرب، وذكره بلفظه ابن هشام الأنصاري في أوضح المسال، تحدّث عنه (ميشال زكريا) في مقاربة مع تعاريف للسانيّين معاصرين من أمثال هاريس" (حافظ إسماعيلي علوي، 2009)، وقد نال مفهوم الرّتبة عند زكريا وغيره من الباحثين التّوليديّين قضيّة أساسيّة في التّركيب بحكم أنّها مُنطلق التّحويل، وعنون لها زكريّا بقوله: "ترتيب العناصر اللّغويّة في البنيّة العميقة" وقد خلص إلى أنّ "ترتيب عناصر الجملة في اللّغة العربيّة ليس ترتيبا حرًا بل ترتيبا مُحدّدًا بصورة أساسيّة، ويستدل على صحّة هذا النّمط بمجموعة من الحجج." (حافظ إسماعيلي علوي، 2009).

أمّا مازن الوعر فيُعتبر حلقة أساسيّة في المدرسة التّوليديّة التّحويليّة، وهو الرّابط بين أفكار تشومسكي الغربيّة والأفكار النّحويّة العربيّة من خلال عمله الذي أشرف عليه تشومسكي، ولقد وظّف إلى جانب أفكار التّوليديّة التّحويليّة النّظريّة التّطبيقيّة التي وضعها ولتر كوك/ w.cook) سنة (1979م)، والتي

تهدف إلى تقديم جملة من المعايير الدّلاليّة باعتبار الفعل محورا للعمليّات الدّلاليّة". لقد استطاعت المحاولات التّوليديّة الجزئيّة أن تنقل الأفكار التّوليديّة التّحويليّة وتقدِّم مجموع اقتراحات لتدارس الدّرس النّحوي العربي، وبالأخص أنّ النّظريّة قائمة أساسا على النّحو ممّا جعل الأفكار التّوليديّة التّحويليّة تكون أكثر قابليّة من الوصفيّة التي قامت على نقد النّحو، إلاّ أنّ ما توصّل إليه الدّارسون لهذه الأفكار افتقر إلى "الشّروط الابستيمولوجيّة لصيّاغة القواعد كما هو معمول به في النّظريّة التّوليديّة، وتحمل أهم الإشكالات المطروحة:

–عدم تحليل معطيات اللّغة العربيّة تحليلا ضافيا؛

–التّعامل مع المعطيات بانتقائيّة واضحة؛

–تمثّل الظّواهر المدروسة بشكل سطحي؛

–إفراغ بعض المصطلحات من حمولتها؛

–عدم تبني النّموذج في كليته والاقتصار على مكون من مكوناته.

6–2–2: المحاولات التّوليديّة الشّموليّة: حاول الفاسي الفهري تلمّس المنهج التّوليدي التّحويلي وتطبيقه على اللّغة العربيّة عامّة، في محاولة منه لوصف المستويات اللّغويّة وإسقاط المفاهيم العربيّة على المنظومة العربيّة خاصّة ما ورد في كتابة (اللّسانيات واللّغة العربيّة) ويقرّ الباحثون بمدى وعي الفهري لتمثّلات الكتابة اللّسانيّة التّوليديّة التّحويليّة، إنطلاقا من وعيه الإبستميولوجي الذي وصل به إلى ضرورة الفصل بين (لسانيات الظّواهر) التي تفرز خصائص أنحاء اللغات الطّبيعيّة و(لسانيات المحاور) التي تؤرّخ لمنجزات الدّرس النّحوي القديم بتوظيف آليات نظريّة وتحليليّة واضحة إبستمولوجيا. (حافظ إسماعيلي علوي، 2009)، إضافة لوضعه برنامج عمل الخطاب اللّساني اللّغويّ الذي يقوم على:

*بناء نماذج آليّة وحاسوبيّة لإدراك اللّغة واستعمالها، تسترشد بالنّماذج النّفسيّة في إطار إدراك آليات اكتساب اللّغة وتعلّمها؛

*التّأريخ للنحو العربي القديم بتوظيف منهجيّة المحاور التي وظفها هولتون holton؛

*استثمار نتائج اللّسانيات النّظريّة في قضايا تدريس اللّغة العربيّة؛

*الانشغال بمسألة الرّتبة لما لها من دور في العمليّة التّوليديّة التّحويليّة؛

*البحث في إطراءات في المعجم العربي وذلك بناء على مسلّمات نظريّة تهدف الى الدّفاع عن كون المعجم ليس مجاله الخصائص الفرديّة، وإنّما هو مجال لبناء تعلمات واكتشاف إطراءات تحتاج إلى نماذج نظريّة واضحة، ومن ثمّ فإنّ الانشغال بتركيب وصرف الصّيغ في اللّغة العربيّة (البناء للمفعول المطاوعة، التّعدّي)، ويعدّ مدخلا لاستخلاص وفهم آليات اشتغال المعجم.

ختاما يمكن أن نفسّر التّأليفات الكثيرة في فترة وجيزة لمجموع مؤلّفات التّوليديّة التّحويليّة العربيّة والتي فاقت المائة منجز في فترة بين 1973 إلى 2010 بمدى مطاوعة اللّغة العربيّة لمفاهيم النّظريّة القائمة أساسا على مفهوم النّحو العربي، ولعلّ الدّراسات الحديثة التي وازنت بين أفكار سيبويه وتشومسكي أو الجرجاني وتشومسكي والتي وصل بها أصحابها لوضع نقاط تلاقٍ كثيرة بين النّظريتين يؤكّد التّوافق الموجود بين النّظريتين، وسواءٌ تعلّق الأمر بالانتصار لطرف دون آخر لكن العبرة بالأفكار المطروحة التي تكون سببا للتّأسيس لأفكار أخرى.

6-3: الكتابة اللّسانيّة الوظيفيّة: عرف هذا الاتجاه طريقه إلى الوطن العربي عن طريق البعثات الطّلابيّة بعد تلقّيهم محاضرات فيرث الذي قعّد للمدرسة النّسقيّة وقد ظهرت ملامح هذا التّأثير بشكل خاصّ عند تمام حسان

الذي وظّف ما يعرف عند فيرث (سياق الحال) وأطلق عليه (المقام)، وجعل السياق اللّغويّ موازيا له وأطلق عليه (المقال).(حافظ إسماعيلي علوي 2009).

لقد عرف الاتجاه الوظيفي طريقين للتّناول والدّراسة بين وظيفيّة أندري مارتيني والنّحو الوظيفي بريادة سيمون ديك رواجا كبيرا في المغرب العربي ومن الذين اتبعوا وظيفيّة أدري مارتيني الطّيب البكوش، والهادي الطّرابلسي وصالح القرمادي، وعبد السلام المسدي، وحاولوا تطبيقها على بعض الظّواهر التّركيبيّة في الجملة العربيّة كما فعل المسدي والهادي الطّرابلسي في كتاب: الشّرط في القرآن الكريم.

ومن منطلقات الاتجاه الوظيفي أنّ اللّغة تقوم بوظائف متعددة لا بوظيفة واحدة، وهذا ما نجده عند جاكبسون الذي حصر وظائف اللّغة في ست وظائف، وهاليداي الذي لاحظ أنّ الأغراض التي يمكن أن تستعمل اللّغة في تحقيقها غير متناهيّة وتختلف باختلاف العشائر اللّغويّة والأنماط الثّقافيّة. (حافظ إسماعيلي علوي، 2009).

اللّسانيات الوظيفيّة عند أحمد المتوكّل: يبرر أحمد المتوكّل تبنّيه النّحو الوظيفي بقوله: "يعتبر النّحو الوظيفي الذي اقترحه سيمون ديك في السنوات الأخيرة في نظرنا النّظريّة الوظيفيّة التّداوليّة الأكثر استجابة لشروط التّنظير من جهة، ولمقتضيات النّمذجة للظّواهر اللّغويّة من جهة أخرى، كما يمتاز النّحو الوظيفي على غيره من النّظريات التّداوليّة بنوعيّة مصادره، فهو محاولة لصهر بعض مقترحات نظريات لغويّة (النّحو العقلاني)، نحو الأحوال والوظيفيّة ونظريات فلسفيّة (نظريّة الأفعال الكلاميّة اللّغويّة)، أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النّمذجة في التّنظير اللّساني الحديث." (أحمد المتوكّل، 1985).

لقد سعى المتوكّل منذ 1982 لتأسيس نحو وظيفي للّغة العربيّة وفق ما سمّاه المشروع المتوكلي يقول: "حاولنا جهدنا في هذه المجموعة من الدّراسات أن نشارف هدفين اثنين: إغناء لسانيات اللّغة العربيّة بتقديم أوصاف وظيفيّة لظواهر نعدّها مركزيّة بالنّسبة لدلاليات وتركيبيات وتداوليات هذه اللّغة، وتطعيم النّحو الوظيفي كلّما مسّت الحاجة إلى ذلك بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه أو تلك". (أحمد المتوكّل، 1985)، والمتقصّي لمؤلّفات المتوكّل يدرك هذه الأفكار من خلال تتبّع التّسلسل المنهجي الذي طرحه في كتاباته.

لقد سعى المتوكل لتحقيق غايته المتمثلة في "محاولة تطعيم النّحو الوظيفي بمجموعة من المعطيات الواردة في اللّغويّات العربيّة التّليدة، وإضافة ما يمكن إضافته من آليات وتقنيات تحليل تسهم في تطوّر هذا النّموذج، كل هذا يجعل من المشروع مشروعا معتدا به، ليس بالنّسبة للسانيات الوظيفيّة العربيّة فقط بل إلى النّظريات اللّسانيّة الوظيفيّة بوجه عام." (حافظ إسماعيلي علوي، 2009).

قدّم المتوكل في كتاباته وصفًا وتفسيرا لمجموعة من قضايا اللّغة العربيّة من جهة نظر النّحو الوظيفي ويمكننا إجمال تحليلاته فيما يلي:

-تحليلات معجميّة؛

-تحليلات تركيبيّة؛

-تحليلات تداوليّة.

مركزا في تحليلاته على قراءة التّراث اللّغويّ العربي مؤمنا بفكرة "أنّ الفكر اللّغويّ التّراثي في عمقه فكر وظيفي من حيث مفاهيمه ومنهجه وقضاياه" (أحمد المتوكّل، 2006)، ومن خلاله ضبط العلاقة التي تربطه بالدّرس اللّساني الحديث موظّفا مصطلحات قد يراها البعض أنّها غريبة على الدّرس النّحوي لكنّها تستند لأصول تراثيّة مثل البؤرة والذيل والمحور والمنادى الاستلزام الحواري، التّقديم والتّأخير، وغيرها من المصطلحات التي قد توحي للقارئ أنّها

غير خادمة للدرس اللّساني العربي. وإذا تمكّننا من تحديد التّوافقيّة الانحيازيّة عند الوصفيين والتّوليديين التّحويليين، إلاّ أنّه يصعب تحديدها عند المتوكّل بالنّظر في أفكاره بين انحيازه للفكر الغربي أم الفكر العربي، ولعلّ السبب في ذلك إبداعه في النّظريّة الوظيفيّة باستثماره لأفكار سيمون ديك وتركيزه على التّراث من المحاولات الأولى التي قام بها انطلاقا من فكرة (التّوفيق المعرفي) الذي كان منطلق دراساته في أطروحته للدّكتوراه الموسومة ب(تأملات في نظريّة المعنى في الفكر العربي القديم)، إضافة لسمة التّسلسل التي اتسمت بها كتاباته.

7–خاتمة: يمكن الوقوف في ختام هذا الطّرح على مجموع نتائج كالتّالي:

–لا يمكن الوقوف على الاتجاه التّوافقي في الدّرس اللّساني العربي ما لم نتخلّص من عقدتي التّراث والحداثة، لأنّ الدّراسات التي انتهجت هذا الاتجاه إمّا أن تتّجه اتجاها توافقيا يميل للحداثة، أو عكسيا يميل للتراث، على سبيل المثال دراسات تمام حسان تميل للتراث ومحاولة الدّفاع عنه، لكن ما قام به عبد الرّحمان أيوب واضح من مقدّمة كتابه أنّه يقدح في التّراث، وكليهما يعدّان من الاتجاه التّوافقي؛

–البحث في لسانيات التّراث ومحاولة تبنّي الاتجاه التّوافقي هو مجازفة، وقد يكون من الصّعب تحديد الأفكار التّوافقيّة لما تحمله التّوافقيّة من حمولة دلاليّة متعلّقة أساسا بأنواع القراءة (الشّموليّة والانفراديّة)؛

–مفهوم قراءة القراءة أو نقد قراءة القراءة مفاهيم أساسيّة في الدّرس اللّساني العربي الحديث وعمدة فهم التّراث وربطه بالحداثة، لكن الإشكال القائم في عدم مراعاة لسانيو التّراث الحدود بين المدارس اللّسانيّة والفروق القائمة بينها، فكثيرا ما يتم الجمع بين المناهج المختلفة فيكون المبحوث فيه بنيويا، وتوليديا ووظيفيا في الوقت نفسه؛

–الارتباك في تحديد الدّرس اللّساني تحديدا دقيقا؛ وهو إشكال موضوعي فمثلا إدراج الفيلولوجيا وعلم اللهجات وأسماء الأعلام وأسماء البلدان وعلم الاشتقاق التّاريخي...تحت اسم اللّسانيات وهو لا يعبر عن موضوع اللّسانيات؛

–إشكال التّأصيل إذ تعمد بعض المؤلفات اللّسانيّة العربيّة الحديثة بدافع التّأصيل إلى وضع مقارنات بين مبادئ الدّرس اللّساني الغربي الحديث والتّراث اللّغويّ العربي، وهو في الأصل لا يتماشى وواقع الكتابة اللّسانيّة؛

–الإشكال المنهجي ولعبة الإقصاء؛ من خلال التّركيز على مؤلّف دون أخرى، وإغداق الأوّل بكل أشكال المدح والثّناء؛

–لسانيات التّراث تسعى لتقريب التّراث اللّغويّ العربي باللّسانيات، لكنّ اللّسانيين العرب جعلوا اللّسانيات أصلا اعتباريا فيكون المجذوب فيه هو التّراث اللّغويّ العربي والمجذوب إليه هو اللّسانيات على قاعدة (جذب الأصل إلى الفرع)، وهو قياس فاسد باعتبار الظّروف الزّمنيّة والحضاريّة والإطار الفكري؛

–الاتجاه نحو التّصويب الكلي لمقولات التّراث أحيانا وللمقولات اللّسانيّة أحيانا أخرى، وهذا يتعارض مع النّظريّة العلميّة التي يبقى كل شيء فيها خاضعا للنسبيّة.

لعل التّأكيد على المجازفة وعقد المقارنات يؤكّد أنّ الدّافع إلى هذه الدّراسات دافع نفسي بالدّرجة الأولى هدفه الاطمئنان إلى عصريّة التّراث اللّغويّ العربي ومحاولة ربطه بالتيار اللّساني العالمي. ويمكن تلخيص أسباب المفارقة في:

–عقدة التّراث التي مازالتّ حاضرة بشكل قوي في ذاكرة الإنسان العربي؛

–الصّراع الذي كرّسه بعض الوصفيين العرب (الصّراع بين الوصفيّة والمعياريّة) بعد نقدهم للتراث اللّغويّ العربيّ، ومحاولة إحلال المنهج الوصفي بديلا له؛

–التّهميش الذي طال التّراث اللّغويّ العربي من بعض اللّسانيين الغربيّين الذين أرخوا للفكر اللّغويّ الإنساني، فلم ينل التّراث اللّغويّ العربي حظّه من تلك الكتابات.

وخلاصة لما سبق؛ لا يمكن الحديث عن التّوافقيّة ما لم نتخلّص من العقد التي تسري في الباحث اللّساني، وهي عقد تكون مع الأنا والأنا قبل الأنا والآخر، ولو لم يكن الأمر كذلك لوجدنا دراسات توافقيّة خادمة ومتّفقة في طبيعة البحث ونسبة النّتائج المتحصّل عليها، إلاّ أنّنا في الواقع اللّساني نجد الكثير من الباحثين يقاربون بين التّراث والحداثة ولا يصنفون أنفسهم ضمن الاتّجاه التّراثي، ولا يصرّحون بذلك فيتيه الباحث بين اتجاه هذا وذاك، وعوض أن نتقدّم بالدّرس اللّساني العربيّ الحديث تجدنا نتناقش نقاشا بيزنطيا بين من هو توافقي تراثي ومن هو توافقي حداثي، وتزداد فجوة الصّراع لدرجة التّشكيك في وجود اللّسانيات العربيّة في الواقع اللّساني مصطلحا ومضمونا.

8- قائمة المراجع:

المؤلّفات:

*ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة المكتبة الإسلاميّة تركيا، ط 2، مادة (و ف ق).

*أحمد المتوكل، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب 1985.

*أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغويّ العربي، الأصول والامتداد دار الأمان الرّباط، ط1، 2006.

*حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التّلقي وإشكالاته، الكتاب الجديد، بيروت لبنان، 2009.

*حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيوي دراسة في الفكر اللّغويّ العربي الحديث، دار المعرفة الجامعيّة،2000.

*خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيات، دار القصبة، الجزائر 2006.

*داوود عبده، دراسات في علم أصوات اللّغة العربيّة، دار جرير، العراق ط1، 2010.

*عبد الرّحمان الحاج صالح، السماع اللّغويّ العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

*عبد الرّحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، موفم للنشر الجزائر 2007، ج1.

*عبد السلام المسدي، التّفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، الكتاب الجديد بيروت لبنان 2009.

*عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسيّة في اللّسانيات، دار الكتاب الجديد بيروت، لبنان 2010.

*علي عبد الواحد وافي، علم اللّغة، ط7، 1973.

*عبده الرّاجحي، النّحو العربي والدّرس الحديث، بحث في المنهج، دار النّهضة العربيّة بيروت، لبنان، 1986.

*عبد الرّحمان أيوب، دراسات نقديّة في النّحو العربي، مؤسّسة الصّباح الكويت المقدّمة (دط)، (دت).
*مازن الوعر، قضايا أساسيّة في علم اللّسانيات الحديث، دار طلاس دمشق، سوريا 1988.
*مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة – قراءة في الأسس النّظريّة والمنهجيّة–سلسلة رسائل وأطروحات، جامعة الحسن الثّاني، عين الشّق المغرب، (دط)، (دت).
*معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتجاه التّوافقي بين لسانيات التّراث واللّسانيات المعاصرة (عبد الرّحمان الحاج صالح أنموذجا)، كليّة التّربيّة للبنات جامعة بغداد، العراق 2014.
*ميشال زكريا، الألسنيّة التّوليديّة التّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة (النّظريّة الألسنيّة) المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنّشر والتّوزيع، ط3، 1986.

المقالات:

*تمام حسان، اللّغة العربيّة والحداثة، مجلّة فصول، مجلد 4، العدد 3 1984.
*رشيد عبد الرّحمان العبيدي، الألسنيّة المعاصرة والعربيّة، مجلّة ذخائر العدد 1 2000.
*صالح بلعيد، في المناهج اللّغويّة والمنهجيّة، مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر تيزي_وزو الجزائر (د ت).
*مجلة اللّسانيات، العدد6، 1982.